

الحكومة تناقش اليوم مطالب أصحاب الخنازير برفع قيمة «التعويضات.. وأبازة يؤكد: طلباتهم «غير منطقية»

كتب منولى سالم



أجراء طسه للكشف عن لحوم الخنازير المذبوحة

يناقش مجلس الوزراء فى اجتماعه اليوم، مطالب أصحاب الخنازير برفع قيمة التعويضات، فى الوقت الذى اعتبر فيه أمين أبازة، وزير الزراعة، طلباتهم «غير منطقية»، فيما انتهت أجهزة الهيئة العامة

للخدمات البيطرية من ذبح ١٣٢٠ خنزيراً وإعدام ٥١٣٨ على مستوى المحافظات خلال الأيام الماضية، تم ذبح ٢٦٤ منها وإعدام ٣٠٧٢ بمحافظة القاهرة، وذبح ٤٣٦ وإعدام رأس واحدة فى حلوان، بينما تم ذبح ٢٨٠ ولم يتم إعدام أى رأس فى الجيزة، وفى محافظة السادس من أكتوبر تم إعدام ١٨٠٠

ورصدت أجهزة الخدمات البيطرية عدم قيام محافظة القليوبية بذبح أو إعدام أى من قطعان الخنازير، على الرغم من أنها تمتلك أكثر من ٢٥ ألف خنزير، وقامت محافظة البحيرة بذبح ٧٣ وإعدام ١٤٠، بينما تم ذبح ٤ وإعدام ٨ فى المنوفية، وفى المنيا تم إعدام ٧٧ وذبح ٢٠٣، وفى محافظة سوهاج تم ذبح ٦٠ وإعدام ٤٠ رأساً

وأشارت الأجهزة إلى أن إجمالى ما تم ذبحه أمس، بمختلف المحافظات وصل إلى ١١٥ رأساً وإعدام ٤٥٢٢

وأعلن أمين أبازة، وزير الزراعة واستصلاح الأراضى، أن الحكومة ستدرس المطالب التى تقدم بها مربو الخنازير خلال لقائه مع ممثليهم مساء أمس الأول بمقر الوزارة، بحضور الدكتور حامد سماحة، رئيس الهيئة العامة للخدمات البيطرية، والتى تركزت كلها على محاولتهم زيادة قيمة التعويضات التى حددتها الحكومة

وقال أبازة فى تصريحات خاصة لـ «المصرى اليوم» إن مربى الخنازير يطالبون بموافقة الحكومة على ذبح نصف القطعان التى يقومون بتربيتها فقط، وإعدام النصف المتبقى

بالكامل، على أن يتم رفع قيمة التعويضات لتصل إلى ٥٠٠ جنيه لكل رأس

مبررين طلبهم بأن قرار الحكومة بذبح كامل القطعان والتي تتجاوز أعدادها ١٦٥ ألف خنزير وفقاً للإحصاءات الرسمية الأخيرة، سيؤدي إلى تدنى أسعار لحومها بشكل

كبير، نظراً لزيادة المعروض منها في الأسواق، والذي يتوقع أن يبلغ ٦٥٠٠ طن، وهو ما يرون أنه سيؤثر على عائداتهم منها، لاسيما مع زيادة التكلفة نتيجة لطول فترة تخزين هذه اللحوم.

وأشار الوزير إلى أن القرار النهائي في هذه المطالب لا تملكه وزارة الزراعة بمفردها، ولكن ستقره الحكومة بعد مراجعة جميع الجهات المعنية خلال اجتماع موسع بمجلس الوزراء اليوم، معتبراً أن الكثير من طلبات المربين «غير منطقي وغير مبرر، فضلاً عن أنهم بذلك يحرمون الأسواق المحلية من توافر صنف من البروتين الحيواني، ولذلك يجب دراسة الأمور بجميع أبعادها وبشكل أكثر تفصيلاً ودقة قبل اتخاذ القرار النهائي من الدولة»

وأكد أنه سيجتمع مع مربى الخنازير مرة ثانية بمجرد توصل الحكومة لقرار نهائي في هذه المطالب لإبلاغهم به والاتفاق معهم على التزامات تساهم في زيادة معدلات التخلص من الخنازير سواء بالذبح أو الإعدام، بما يضمن سرعة الانتهاء من القضاء على جميع القطعان بجميع محافظات الجمهورية

لافتاً إلى أن الدولة كانت حددت التعويضات مسبقاً وتتضمن صرف ١٠٠ جنيه لكل رأس خنزير يتم ذبحه ويكون صالحاً للاستهلاك وصرف ٢٥٠ جنيه لأثنى الخنزير «العشار» مقابل إعدامها بعد ذبحها والتخلص الآمن منها طبقاً للاشتراطات الصحية والبيئية، وصرف ٥٠ جنيه للخنزير الذي يصل عمره لأقل من ٥ شهور ووزنه أقل من ٥٠ كجم، حيث يتم التخلص منه بالذبح والإعدام طبقاً للاشتراطات البيطرية، وصرف ٣٠ جنيه لكل خنزير يتم إعدامه نتيجة عدم صلاحيته للاستهلاك

من جانبها، شددت المنظمة الدولية للأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة «الفاو» ١ المعروف بأنفلونزا الخنازير، لا يمكن أن ينقل الإصابة للإنسان H1N1 على أن فيروس من منتجات الخنازير، وأن المنتجات المعدة وفقاً للمواصفات الصحية التي توصي بها هيئة الدستور الغذائي المشتركة بين الفاو ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان لن تشكل مصدراً للعدوى، محذرة من ذبح الحيوانات كإجراء وقائي احتياطي ضد الفيروس



وأوضح جوزيف دومنيك، كبير خبراء الصحة الحيوانية لدى المنظمة، في بيان أصدرته أمس عبر موقعها الإلكتروني حول أنفلونزا الخنازير منذ ظهور المرض - أن الفيروسات المسببة للأنفلونزا سواء بين البشر أو الحيوانات في حالة تطور وراثي مستمر وفق التغيرات في قدرتها على الإصابة المرضية وتسبب الوفاة في صفوف الإنسان والحيوان، مما يستدعي مراقبة ورصد وضعية الفيروس بعناية، نظراً لأن العديد من خصائص الفيروس وتطوراتها مازالت مجهولة.

ودعت المنظمة لضرورة تكثيف عمليات المراقبة والرصد للأمراض التنفسية التي تصيب قطعان الخنازير، والإبلاغ فوراً عن أي حالات إصابة بأعراض مرضية متلازمة للتنفس للخنازير إلى السلطات البيطرية بمجرد اكتشافها، مشددة على إبلاغ منظمة الفاو والمنظمة العالمية لصحة الحيوان بأي حالات تفشٍ للفيروس بين قطعان الخنازير.

أما الأشخاص الذين يعملون مباشرة مع قطعان الخنازير فيجب بحسب البيان - عدم الذهاب إلى العمل في حالة ظهور أي أعراض مرضية تنفسية لديهم، أو لدى الإصابة يحمى أو أي مرض مشابه للأنفلونزا